القضاء في ايران عهد أحمد شاه قاجار (١٩٠٩-١٩٢١م)

د. مهند عبدالعزيز عيسى يونس

الملخص:

خضع القضاء في إيران خلال الفترة (١٩٠٩ – ١٩٢١) لتغييرات وإصلاحات كبيرة، إذ شهدت جهودًا لتحديث وإصلاح القضاء، تأثر النظام القانوني بالمبادئ والممارسات القانونية الأوروبية، وخاصة الأنظمة القانونية الفرنسية والبلجيكية كما تم إدخال قوانين وقوانين جديدة لتحل محل الممارسات الشرعية الإسلامية التقليدية وعلى الرغم من تأثير العادات الإسلامية والتقاليد الاجتماعية في إيران باعثاً للتحديات وجه السلطة القضائية هذا الى جانب الصراعات السياسية المستمرة الى تحديث السلطة القضائية من خلال تأثيرها على الوزارة العدلية وحماية الفرق الفردية المتعددة عليها بأجراء بعض التغيرات وان كانت ضئيلة الا انها عززت من بعض القوانين في اطار قانوني حديث ، واستنتجت الدراسة جملة من التغييرات التي عصفت بالقضاء الايراني حينها حتى وان كانت هذه التغييرات ضئيلة الا ان ادخال القوانين وتقسيمه الى القانون المدني والقانون التجاري والقانون الجنائي عزز من توفير إطار قانوني حديث للمسائل المدنية والتجارية والجنائية ، بناءً على المبادئ القانونية الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: (قاجار، القضاء، ايران).

The judiciary in Iran during the era of Ahmad Shah Qajar 1909-1921

Dr . Muhaund Abd Al Aziz Essa

Abstract:

During the reign of Ahmad Shah Qajar from (1909 – 1921) , the judiciary in Iran was subject to For major changes and reforms, as the era of Ahmad Shah witnessed efforts to modernize and reform the judiciary, the legal system was influenced by European legal principles and practices, especially the French and Belgian legal systems. New laws and codes were also introduced to replace traditional Islamic legal practices, and despite the influence of Islamic customs and social traditions in Iran, This is in addition to the ongoing political conflicts such as the revolution, but the Qajar events still enacted the modernization of the judicial authority through its influence on the Ministry of Justice and the protection of the various individual groups over it by forcing some changes, although they were

minor, but they strengthened some laws within a modern legal framework, and were adopted. The study uses the inductive-deductive approach to analyze the theories and opinions dealing with the subject of the study. The study concluded a number of changes that struck the Iranian judiciary at that time. Even if these changes were minor, the introduction and division of laws such as civil law, commercial law, and criminal law enhanced the provision of a modern legal framework for civil, commercial, and criminal matters. , based on European legal principles.

Keywords: (Qajar, the judiciary, Iran) .

المقدمة:

خضع القضاء في إيران لجملة من التغييرات والإصلاحات وبدأت هذه التغييرات عام (١٩٠٩ – ١٩٢١) ، إذ تميزت هذه الفترة بالانتقالية من النظام القانوني القاجاري التقليدي إلى نظام قضائي أكثر حداثة ومركزية متأثرًا بالمفاهيم القانونية الغربية.

والنظام القانوني القاجاري في الفترة السابقة ، تميزت بهيكل لا مركزي وغير رسمي، فكان المسؤولون عن إقامة العدل في مناطقهم على أسس الشريعةالإسلامية، إلا أنهم غالباً ما كانت قراراتهم تتأثر بالعادات المحلية والتقاليد القبلية وهو ما تسبب في إخلال احكام القضاء حينها ونتج عنها تناقضات وعدم كفاءة داخل النظام القانوني[١]

سعت ا لحكومة القاجارية ، تحت تأثير الأفكار الغربية والثورة الدستورية ١٩٠٥-١٩٠٩، إلى تحديث النظام القانوني الإيراني ففي عام ١٩٠٦ ، تبنت إيران دستورًا جديدًا أنشأ نظامًا ملكيًا دستوريًا ونص على الفصل بين السلطات وتم الاعتراف بالقضاء كفرع مستقل للحكومة له سلطته ومسؤولياته الخاصة.

وكانت لهذه المجهودات فضل كبير ودور بارز، إذ استمرت هذه الاصلاحات وانتقلت للسلطات اللاحقة ، وتمثلت هذه الاصلاحات في انشاء وزارة العدل المسؤولة عن الاشراف واقامة العدل وتنفيذ الاصلاحات القانونية، فضلاً عن أعمال التطوير والتحديث التي حسنت من سير عمل القضاء وعلاقته بالمواطنين.[٢]

تعد دراسة تاريخ القضاء في إيران مدة البحث مهمه جداً لما شهدته من اصلاحات جذرية ما ادى الى تحسين سير عمل للعدالة وتوفير الحماية القانونية.[٣]

إذ شهدت تحديات داخلية متمثلة في **الثورة الدستورية التي بدأت عام ١٩٠٥ وكانت عباره عن صراع داخلي كبير، ووصول الصراعات الداخلية ذروتها بعد حل البرلمان في عام ١٩٠٨، مما أثار معارضة واسعة النطاق وانتفاضات مسلحة، الى جانب الاضطرابات القبلية والصراعات الإقليمية ، والتي كانت على قدر عالي من الحكم الذاتي ومقاومة السلطة المركزية والتي كان اثراً طويل الامل على المسار السياسي الايراني وتطلعاته المستقبلية ، هذا الى جانب التحديات الخارجية ، المتمثلة في التنافس الأنجلو-روسي الذي وقع بين بريطانية وروسيا ، وكان أحد الصراعات الخارجية الكبرى التي شكلت مصير إيران .**[٤]

ونظراً لحساسية الحركة الانتقالية وتطورها في هذه لفترة الزمنية فكان دور الدراسة الحالية هو القاءالضوء على تاريخ القضاء الايراني **والذي شكل مرحلة فارقة لتمهيد طريق من الإصلاحات والمناقشات المستقبلية حول تعزيز السيادة القضائية والاصلاحات والقانونية في ايران، وإرثاء دائم في التاريخ القضائي للبلاد ، أعتمدت الدراسة على الوثائق الفارسية الصرفه والمصادر الفارسية الاصلية والعربية المختصة بدراسة تاريخ ايران خلال تلك الفترة.**

المطلب الاول : التحديث في المجال القضائي

شهد عهد أحمد شاه قاجار [٥] جهودًا كبيرة لتحديث وإصلاح القضاء في إيران إذ هدفت هذه الإصلاحات إلى جعل النظام القانوني مركزيًا، وإدخال المفاهيم القانونية الغربية، وتحسين جودة مهنية القضاة وكفائتها في حين أن هذه التغييرات أرست الأساس لقضاء أكثر حداثة، فإن التحقيق الكامل لنظام قضائي عادل ومستقل سيكون عملية مستمرة في تاريخ إيران اللاحق.[٦]

سنّ أحمد شاه في عام ١٩١١ **القانون المدني الجديد،** يُعرف باسم "القانون المدني لعام ١٩١١" (قانون مدنى ١٣٣٠ش) وتأثر هذا القانون بشدة بالقانون المدني الفرنسي وقدم مفاهيم قانونية حديثة مثل الحقوق التعاقدية وحقوق الملكية وقانون الأسرة،[٧] كما وشملت هذه القوانين التي تحكم القانون

الجنائي والقانون التجاري والقانون الإجرائي بحيث تهدف هذه الإصلاحات إلى تحديث وتوحيد النظام القانوني، وضمان الاتساق والقدرة على التنبؤ في تطبيق القوانين.[٨]

كما بُذلت جهود لتدريب القضاة وتثقيفهم في المبادئ القانونية الحديثة وتم إنشاء كليات الحقوق، وإرسال القضاة الإيرانيين إلى الخارج لدراسة القانون في الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا ، اذ هدفت هذه المبادرات إلى تعزيز كفاءة ومهنية القضاء، ومواءمته مع المعايير القانونية المعاصرة[٩].

وعلى الرغم من حركة الإصلاحات الممنهجة التي قام بها أحمد شاه إلا أنه **بقي القضاء يواجه تحديات وقيود،** إذ استمر تأثير العادات والتقاليد القبلية المحلية في بعض المناطق وخاصة المناطق الريفية والنائية وهو ما شكل تحدي كبير في التأثير على تطبيق القوانين، ما أدى إلى تناقضات في تطبيق القوانين بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تم المساس باستقلال القضاء بسبب التدخل السياسي وتأثير الأفراد ذوي النفوذ، فضلاً عن ما شكله التدخل السياسي والفساد من تحديات أمام استقلال وحياد القضاء، وأدت هذه العوامل في كثير من الأحيان لعدم الاتساق وعدم المساواة داخل النظام القانوني.[١٠]

كما أن القيود الدستورية كانت أحد التحديات والعوائق التي شهدتها التغييرات القضائية حينها، فكانت الاصلاحات الدستورية في أوائل القرن العشررين هدفت لانشاء سلطة قضائية مستقلة، ومواجهة الاطار الدستوري نفسه لتحديات، وأثرت الصراعات على السلطة بين النظام الملكي والبرلماني والفصائل السياسية الاخرى المؤثرة على أداء واستقلالية القضاء، وغالباً ما كانت قدرة القضاء على تأكيد استقلاليته والحفاظ على سيادة القانون مقيدة بالديناميات السياسية.[١١]

كانت تحديثات أحمد شاه قاجار للقضاء تسعى لادخال مفاهيم أكثر حداثه للقضاء، وتعزيز الكفاءة المهنية، وانشاء قضاء مستقل، وتتلخص التحديثات في بعض الجوانب الرئيسية لهذه الفتره وهي:[١٢]

١- إنشاء وزارة العدل: في عام ١٩٠٩ ، تم إنشاء وزارة العدل **(وزارت عدل)** للإشراف على إقامة العدل في جميع أنحاء البلاد. كانت هذه الهيئة المركزية مسؤولة عن تنفيذ الإصلاحات القانونية وإدارة القضاء وضمان التوحيد في تطبيق القوانين.

٢- هيكل المحكمة الهرمي: تم إدخال نظام محاكم هرمي ليحل محل الهيكل اللامركزي وغير الرسمي للماضي وتم إنشاء المحكمة العليا **(ديوان على)** كأعلى محكمة لها سلطة مراجعة وإلغاء القرارات الصادرة عن المحاكم الأدنى درجة.[١٣]

وكان هيكل المحاكم خلال هذه الفترة هرميًا ، مع مستويات مختلفة من المحاكم التي تتعامل مع أنواع مختلفة من القضايا. فيما يلي نظرة عامة على هيكل المحكمة وتحديثاتها على النظام القضائي في عهد أحمد شاه:

أ- المحكمة العليا (ديوان علي):

كانت المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية في إيران خلال هذه الفترة، وكانت بمثابة محكمة الملاذ الأخير ولديها سلطة مراجعة وإلغاء القرارات الصادرة عن المحاكم الأدنى.[١٤] إذ أن المحكمة العليا مسؤولة عن ضمان التطبيق السليم للقوانين والحفاظ على الاتساق في التفسيرات القانونية.

ب- محاكم المقاطعات (دادگاه های منطقه):

تم تقسيم إيران إلى مقاطعات مختلفة ، وكان لكل مقاطعة محكمة إقليمية خاصة بها، بحيث تتمتع محاكم المقاطعات بسلطة قضائية على القضايا المدنية والجنائية الكبرى داخل مقاطعاتها.

وكان يرأسها قضاة عينتهم الحكومة المركزية وكانوا مسؤولين عن إقامة العدل على مستوى المقاطعات، **حيث** عالجت هذه المحاكم القضايا على مستوى المنطقة أو المقاطعة، **ونفذ** مسؤولين عن الاستماع إلى مجموعة واسعة من القضايا المدنية والجنائية، بما في ذلك المنازعات المتعلقة بالممتلكات والعقود والأمور الشخصية.

جـ- المحاكم المحلية (دادگاه های محلی):

تعمل هذه المحاكم على المستوى المحلي داخل المدن أو البلدات، **فقد** تعاملوا مع مسائل مدنية وجنائية بسيطة ، مثل الجرائم الصغيرة والخلافات الصغيرة، وكان يرأسها قضاة معينون من قبل الحكومة المركزية أو السلطات المحلية.[١٥]

د-المحاكم المتخصصة (دادگاه های تخصصی):

كانت هذه المحاكم متخصصة للتعامل مع أنواع محددة من القضايا والتي شملت هذه المحاكم الدينية، المختصة بمسائل الشريعة الإسلامية وقضايا الأحوال الشخصية ، مثل الزواج والطلاق والميراث، وهنالك المحاكم العسكرية المسؤولة عن النظر في القضايا المتعلقة بالعسكريين والجرائم المرتكبة داخل القوات المسلحة ، وكذلك المحاكم التجارية المتخصصة في حل المنازعات التجارية في كثير من الأحيان التي تحدث في البازارات [١٦] .

ثانيـــــاً: إدخال الرموز: تم سن العديد من القوانين الجديدة خلال هذه الفترة **فقد** كان القانون المدني لعام ١٩١١ (**قانون مدنی ١٣٣٠** ش) تشريعًا تاريخيًا أدخل المفاهيم القانونية الحديثة ، مثل الحقوق التعاقدية وحقوق الملكية وقانون الأسرة ، إلى النظام القانوني الإيراني. بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال القوانين التي تحكم القانون الجنائي والقانون التجاري والقانون الإجرائي لتحديث الممارسات القانونية وتوحيدها.[١٧]

ثالثـاً: التثقيف والتدريب القانونيين: بُذلت جهود لتعزيز كفاءة القضاة ومهنيتهم من خلال التأهيل بحيث تم إنشاء كليات الحقوق التي توفر التعليم القانوني الرسمي للقضاة الطامحين. بالإضافة إلى ذلك أكد أحمد شاه على إرسال قضاة إيرانيين إلى الخارج، وخاصة إلى فرنسا، لدراسة القانون والتعرف على المبادئ القانونية الحديثة يهدف هذا التعرض للأنظمة القانونية الغربية إلى تحسين جودة القضاء ومواءمته مع المعايير القانونية المعاصرة.[١٨]

رابعـــــاً: تأثير النظم القانونية الأوروبية: تأثر تحديث القضاء في عهد أحمد شاه بشدة بالنظم القانونية الأوروبية، وخاصة القانون الفرنسي حيث المفاهيم والقوانين الأوروبية كنماذج لتطوير الإطار القانوني الحديث لإيران يمكن ملاحظة تأثير الأنظمة القانونية الأوروبية في هيكل المحاكم، واعتماد القوانين المدونة ، والتركيز على التعليم القانوني[١٩].

ويبدو ان هذه الاصلاحات ادت الى حد ما إلى مركزية وتوحيد النظام القانوني، والحد من التناقضات وتعزيز القدرة على التنبؤ بالقرارات القضائية. من خلال إنشاء وزارة مركزية، وإدخال قوانين موحدة، وإنشاء هيكل محكمة هرمي ، وأصبحت إقامة العدل أكثر بساطة واتساقًا في جميع أنحاء البلاد.[٢٠]

المطلب الثاني : دور القضاء في اضطراب الوضع السياسي الداخلي في ايران

شهدت ايران عام ١٩٠٩ جملة من الأحداث القضائية الهامة ذات التأثيرات المباشرة على النظام القانوني والمشهد السياسي للبلاد، وبدأت الأحدث بالثورة الدستورية التي اندلعت عام ١٩٠٥ ووصلت ذروتها لعام ١٩٠٩، وكان الغرض من هذه الثورة هو إنشاء ملكية دستورية والحد من السلطة المطلقة لسلالة القاجار، وفي يوليو ١٩٠٩ اتسعت بؤرة المظاهرات والاحتجاجات بشكل كبير، وتم تشكيل برلمان جديد عرف باسم (المجلس) وكان للمجلس دور مهم وحاسم في تشكيل الإطار القانوني والسياسي لإيران بما فيها صياغة أول دستور للبلاد.[٢١]

كما أدت الثورة إلى إنشاء دستور وفصل السلطات بين النظام الملكي والبرلمان (المجلس) والسلطة القضائية، وعلى غرارها كانت المسؤولية الأساسية للسلطة القضائية هي تفسير وتطبيق القوانين المنصوص عليها في الإطار الدستوري، كما لعبت دورا حاسما في دعم سيادة القانون وضمان حماية الحقوق الفردية، فضلاً عن أن القضاء استطاع التعامل مع القضايا والنزاعات القانونية التي نشأت نتيجة للاضطرابات السياسية، مثل الملاحقات القضائية والمحاكمات وتفسير القوانين.[٢٢]

كذلك تم تشكيل محكمة عليا كجزء من الإصلاحات الدستورية، وتعد هذه المحكمة بمثابة أعلى سلطة قضائية في البلاد ومسؤولة عن تفسير القانون وتطبيقه، ويمكن تشكيلها كخطوه هامة نحو إنشاء سلطة قضائية مستقلة وضمان سيادة القانون في إيران[٢٣].

وشهد نفس العام محاكمة رفيعة المستوى في إيران فيها وهو أمير بهادور، وكان شخصية عسكرية قوية ومؤيده لأحمد شاه قاجار، إلا انه تم اتهامه بتدبير عملية اغتيال لمثقفيين دستوريين بارزين، من بيهم (ميرزا يحيى دولت أبادي وميرزا حسن كاشي)،[٢٤] وأظهرت المحاكمة التأثير المتزايد للحركة الدستورية والمجهودات المبذولة لمحاسبة الأفراد على افعالهم.

الى جانب ذلك تم تدوين الجهود نحو تحديث النظام القانوني في إيران، وقام المجلس بتعيين لجنة لصياغة القانون المدني والقانون التجاري والقانون الجنائي، على أساس المبادئ القانونية الحديثة. وتهدف هذه المدونات إلى توفير إطار قانوني شامل لإقامة العدل واستبدال الممارسات القانونية التقليدية والمجزأة[٢٥].

فضلاً عن أعمال الإصلاحات المُدرجة للقضاء الايراني، التي بُذلت فيها جهود لتعزيز الكفاءة المهنية والفعالية للقضاء، بما في ذلك إنشاء معهد للتدريب القضائي، وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحسين نوعية القضاة وضمان إجراءات قضائية عادلة ونزيهة.[٢٦]

ولم يتم استثناء دور المرأه إذ لفتت الثورة الدستورية الانتباه لحقوق المرأه في ايران، وأصبحت (أنور أزارمي) أول امرأة تخلع حجابها علنًا في قاعة المحكمة، متحدية الأعراف التقليدية ومدافعة عن حقوق المرأة، وتم تسليط الضوء على هذا الحدث في المناقشات والمناظرات الناشئة حول المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في الحياة العامة[٢٧].

نظراً للخلاف على التأصيل القانوني لم يستطع الاصلاحيون بالمضي قدماً بقانون القضاء خلال المجلس الأول (١٩٠٩)، إلا أن المجلس الثاني (١٩١٠) أصبح ذو أولوية، فقد ظل التدوين فيه في هذه الفترة ملئ بالصعاب بسبب معارضة العلماء ولهذا السبب لم يتم نشر الثلاث قوانين المؤسسة للقضاء الايراني الحديث الا في منتصف عام ١٩١١ خلال الولاية الثانية التي اشارت لها الدولة (كوزير للعدل) ومبني على أسس مؤقتة.[٢٨]

وتم استخدام لوائح موقتة لتطوير وإعادة هيكلة السلطة القضائية في طهران وسائر المدن والمحافظات، وقد تميز هذا التطور بتجنيد شباب ديمقراطيين للعمل لصالح الدولة، والعمل على محو فكرة العذاب والعقاب التي كان ينتهجها القضاء في عام ١٩١٠ ، وكانت هنالك مطالبة من قبل الشعب بالمساواة أمام القانون وتنظيم السلطة القضائية قبل ثلاث سنوات[٢٩].

وفي ١٠ مارس من ١٩١١ تم تعيين مجلس وزراء الجديد والشروع في توسيع هذه السلطات حيث تم الاعلان عن صلاحيات خاصة للجنة القضائية في المجلس لدراسة مشروعات القوانين الخاصة بالسلطة القضائية والمصادقة عليها بحيث يتم وضعها موضع تنفيذ على أساس مؤقت وتجريبي قبل تنقيحها.[٣٠]

شهدت إيران أحداثًا قضائية مهمة أثرت على النظام القانوني والديناميكيات السياسية في البلاد، إذ عكست هذه الأحداث القضائية في عام ١٩١١ الصراعات والتطورات المستمرة داخل النظام القانوني والمشهد السياسي في إيران على ادماج تطورات ديناميكيه للقضاء الإيراني[٣١]

في يناير ١٩١١، تم اغتيال رئيس المحاكم في كرمنشاه واستراباد ميرزا علاء الدين خان[٣٢] في طهران، وكان لاغتياله تأثير عميق على المشهد السياسي في إيران وأدى إلى فترة من عدم الاستقرار، وكانت التحقيقات والإجراءات القانونية المحيطة بالاغتيال من الأحداث القضائية الهامة خلال هذا العام[٣٣].

في يونيو ١٩١١، تصاعدت التوترات بين النظام الملكي والمجلس الثاني (البرلمان)، مما أدى إلى حل المجلس من قبل أحمد شاه وكان لحل المجلس آثار قانونية واضطرابات سياسية، مما سلط الضوء على الصراع المستمر على السلطة بين النظام الملكي والدستوريين[٣٤].

بعد حل المجلس الثاني، أجريت انتخابات برلمانية جديدة في ديسمبر ١٩١١، مما أدى إلى تشكيل المجلس الثالث وكان لإنشاء المجلس الجديد أهمية قانونية، لأنه يمثل الجهود المستمرة التي تبذلها الحركة الدستورية لدعم الإطار الدستوري وتأكيد نفوذها السياسي[٣٥].

كما ظهرت مناقشات ومناظرات بشأن التعديلات المحتملة على الدستور الإيراني حيث اقترحت مختلف الفصائل السياسية والمثقفين تغييرات على الإطار الدستوري، بما في ذلك دور الملكية، وصلاحيات المجلس، واستقلال القضاء وكان لهذه المناقشات آثار قانونية وقضائية، حيث شكلت التطور المستمر للنظام القانوني في إيران.

وخلال هذه الفترة، كانت هناك جهود مستمرة لتحديث وإصلاح النظام القانوني في إيران حيث ناقش البرلمان وعلماء القانون واقترحوا إصلاحات لمختلف مجالات القانون، بما في ذلك القانون المدني والجنائي والتجاري، وتهدف هذه المناقشات إلى إنشاء إطار قانوني أكثر شمولاً وفعالية يتماشى مع المبادئ القانونية الحديثة.[٣٦]

وشهد الفترة ١٩١٢ – ١٩١٤ تعيينات وإصلاحات قضائية هدفت إلى تعزيز احترافية واستقلال القضاء، وعينت الحكومة قضاة جدد، بما في ذلك إنشاء محاكم متخصصة، مثل ديوان المحاسبة وتهدف هذه التعيينات والإصلاحات إلى تعزيز النظام القضائي وتحسين إدارة العدالة في البلاد[٣٧].

وكان ودور القضاء في ظل الأوضاع الداخلية التي مرت بها الدولة خلال الفترة ١٩١٩-١٩٢١ في إيران من اضطراب في الوضع السياسي الداخلي محدودًا إلى حد ما **إذ كان يعتمد النظام السياسي القاجاري على نوع من التعددية وتشتت مصادر السلطة، فضلاً عن أنه كان يضم العديد من مجموعات السلطة والشؤون الإجتماعية والقضائية، وإدخال الحداثة ومراجعة الحياة السياسية والاجتماعية من قبل إدخار عناصر جديده من المثقفين ودمجهم مع حكومة القاجار لتقليص فكرة الشرعية التقليدية، وإستحداث حكومة جديدة بتصور فكري جديد مبني على الأفكار الغربية بشكل ملحوظ، وبناءً كانت الحركة الدستورية هي الحدث الأكبر في فصل إيران القديمة عن إيران الجديدة،[٣٨] وتجلى الهدف الذي كان يدور في ذهن النخب السياسية والمثقفين من تشكيل الحكومة الدستورية في تشجيع مشاركة الشعب في الحياة السياسية، وإحداث تغييرات قضائية قتنونية واقتصادية واجتماعية من أجل القضاء على الخلل في إيران وإنشاء نظام سياسي مركزي قوي ومتماسك، وإنشاء حكومة مركزية وتحقيق التطورات الاقتصادية والاجتماعية أقوى من الأهداف**

الأخرى وقمع القوى النافذة عن طريق القضاء وترسيخ النظام والأمن في البلاد من خلال ممارسة السلطة[٣٩].

وعلى الرغم من ذلك الا ان السلطة القضائية كان لها دورها باعتباها أحد فروع الحكومة، فضلاً عن دورها الذي لعبته في السياق السياسي الأوسع في ذلك الوقت. وعلى الرغم من اجماع الباحثين على محدودية دور القضاء في هذه الفترة الا أن القضاء كان له دور مهم، إذ وقع على كاهله مسؤولية في العديد من النواحي ، وكان يعمل في إطار النظام الدستوري الذي أنشئ نتيجة للثورة الدستورية، وبينما لعبت السلطة القضائية دورًا حيويًا في دعم سيادة القانون وحماية الحقوق الفردية، فإن السياق السياسي والاجتماعي الأوسع في ذلك الوقت، بما في ذلك الصراع على السلطة والتأثيرات الخارجية، ساهم أيضًا في تشكيل عمل السلطة القضائية والوضع السياسي العام في إيران.[٤٠]

وخلال فترة **الاضطرابات الداخلية** (١٩١٩ – ١٩٢١) كان على السلطة القضائية مسؤوليات مهمة تتمثل في دعم سيادة القانون ، وتفسير القوانين وتطبيقها، وضمان حماية الحقوق الفردية، فضلاً عن دورها في تفسير وتطبيق القوانين التي وضعها الإطار الدستوري المنبثق عن الثورة الدستورية، وممارسة السلطة القضائية لتفسير اللوائح والقوانين التي نظمها الدستور لضمان تنفيذها بشكل سليم وترسيخ حلول للنزاعات القانونية التي عاشتها الدولة في هذه الفترة.[٤١]

كما تم الفصل في القضايا القانونية والمسائل المدنية والجنائية والإدارية، حيث نظرت في السلطة القضائية للقضايا المطروحة وتقييم الأدلة، وإصدار الأحكام بناءً على المبادئ والإجراءات القانونية المعمول بها.[٤٢] وكما عملت السلطة القضائية على حماية سيادة القانون من خلال ضمان الإجراءات القانونية العادلة والنزيهة، وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم بما فيها الإجراءات القانونية الواجبة، والمحاكمة العادلة لتحقيق العدالة .[٤٣]

كما عهدت على حماية الحقوق والحريات الفردية المنصوص عليها وفق الإطار الدستوري مثل حرية التعبير والتجمع والدين، إذ تناولت الحالات التي تنطوي على انتهاكات الحقوق الفردية وسعت

لتوفير سبل الانصاف القانوني والحماية ، والتركيز على الإجراءات الحكومية إذ قامت السلطة القضائية بالإشراف على تصرفات الحكومة والتأكد من أنها تتوافق مع القانون وكان لديها سلطة مراجعه شرعية لقرارات الحكومة وإجراءاتها وسياساتها لمنع إساءة استخدام السلطة والحفاظ على الضوابط والتوازنات .[٤٤]

فضلاً عن التغييرات الكبيرة في الهيكل الاداري والسياسي كانت سبب مهم في التعامل مع ثقافات وحضارات متعددة كالعثمانية والقوقازية والأوروبية، وخاصةً ان ظهور الدستورية أحدث تغييرات وتطورات واسعة النطاق في النظام القضائي.

وعهد أحمد شاه كان مليئ بالصراعات بين المحاكم العرفية والمحاكم الشرعية، إذ عكست هذه الصراعات بين المحاكم العرفية والمحاكم الشرعية توترات أوسع بين القوى التقليدية وقوى التحديث في المجتمع الإيراني. وبينما سعت الحكومة إلى إنشاء نظام قانوني أكثر مركزية ومتأثر بالغرب، فقد واجهت مقاومة من أولئك الذين أرادوا الحفاظ على العادات المحلية والتقاليد الإسلامية.[٤٥]

المطلب الثالث : القوانين والصراع على الاختصاص الشرعي والعرفي

بعد شهر من بدء ولاية مشير الدولة [٤٦]. وزير العدل بعد مضيء شهر من ولايته للبرلمان بأن اللجنة العدلية تتداول مشروعي قانون التأسيس الذي طال انتظاره بحيث اعتد به القانون الاساسي ، وقانون أصول المحاكمات المدنية ويعرف باسم قانون الإجراءات المدنية ، ومشروع القانون الثالث هو قانون أصول المحاكمات الجزائية ويشار اليه بقانون الإجراءات الجنائية، بحيث لا يزال يتعين تقديمه لأنه كما اشار وزير العدل مشير الدولة من عدم وجود قانون جزائي، إذ كان من الصعب صياغته في ظل الصراعات التي شهدتها الدولة.[٤٧]

وتمت الموافقة على القوانين السالفة إذ تم وضعها موضع التنفيذ، ولكن مع إدخال تعديلات هامة على القوانين الإجرائية والتي هي على الأرجح المسودة الأصلية للقانون الاساسي وما يتعلق بأمر المحاكم الشرعية ، إذ منحت الحزمة قدراً كبيراً من الاعتبار الايجابي لرجال الدين.

وتمت الموافقه على القانون الأساسي في (١٨ يوليو ١٩١٥) (قانون تشكيلات عدلية ومحاكم شريعة وحكم صلحية) وعلى غراره تم انشاء المحاكم العدلية والشرعية وقضاة الصلح، (محاكم القضاء العام) وهو خاص بالعلمانية ونص على التسلسل الهرمي المعياري لمحاكم الدولة النموذجية لنظام القانون المدني المتمثل في:[٤٨]

١-محاكم الدرجة الأولى (ابتدائي)

عرفت المحاكم الابتدائية في عهد أحمد شاه قاجار بواجبات ومسؤوليات محددة داخل النظام القضائي الايراني إذ لعبت دوراً حاسماً في اقامة العدل على المستوى المحلي للواجبات الرئيسية المتمثلة في النظر في القضايا المدنية حيث كانت المحاكم الابتدائية مسؤولة عن النظر في القضايا المدنية والبت فيها ولقد تعاملوا مع مجموعة واسعة من المسائل المدنية، بما في ذلك النزاعات المتعلقة بالعقود وحقوق الملكية والميراث والمسائل العائلية والإصابات الشخصية، وكلفت هذه المحاكم بحل النزاعات بين الأفراد، وضمان التطبيق العادل للقوانين، وحماية حقوق ومصالح الأطراف المعنية[٤٩]..

وتختص المحاكم الابتدائية بالنظر في القضايا الجنائية التي تقع ضمن اختصاصها الإقليمي، وكانوا مسؤولين عن النظر والفصل في القضايا الجنائية التي تنطوي على الجرائم مثل السرقة والاعتداء والاحتيال وغيرها من الجنح، وأجرت هذه المحاكم محاكمات وفحصت الأدلة وأصدرت أحكامًا بناءً على القوانين الجنائية المعمول بها ، وجمع الأدلة حيث انه من واجبات المحاكم الابتدائية جمع الأدلة واستجواب الشهود في القضايا المعروضة عليها وكانوا مسؤولين عن ضمان أن الأدلة المقدمة من الأطراف مقبولة وذات صلة بالقضية. وتقوم المحاكم باستجواب الشهود، والاستماع إلى شهاداتهم، وتقييم مصداقية وموثوقية الأدلة المقدمة[٥٠].

وبعد سماع الحجج والأدلة المقدمة، تصدر المحاكم الابتدائية الأحكام أو القرارات في القضايا المعروضة عليها، حيث حددت هذه القرارات النتائج التي توصلت إليها المحكمة بشأن الوقائع، وتطبيق القانون، والعواقب القانونية على الأطراف المعنية، وتنفيذ الأحكام بعد إصدار القرار، وتتولى

المحاكم الابتدائية مسؤولية تنفيذ أحكامها، وأشرفوا على تنفيذ أوامرهم، والتأكد من امتثال الأطراف لقرارات المحكمة وشمل ذلك تنفيذ الأحكام النقدية، أو نقل الملكية، أو أي سبل انتصاف أخرى تمنحها المحكمة[٥١].

٢-محاكم الاستئناف (استئناف)

في الحالات التي يكون فيها الأطراف غير راضين عن قرارات المحاكم الابتدائية، يحق لهم الاستئناف أمام المحاكم العليا. وتقوم المحاكم الابتدائية بإعداد الوثائق اللازمة وإرسال سجلات القضايا إلى محاكم الاستئناف لمراجعتها وإعادة النظر فيها.[٥٢]

٣- محكمة الاستئناف النقض (التمييز، ويشار إليها فيما بعد بالمحكمة العليا)

لعبت محكمة الاستئناف النقض، المعروفة أيضًا باسم المحكمة العليا، دورًا مهمًا باعتبارها أعلى سلطة قضائية في إيران وكانت محكمة الاستئناف بالنقض بمثابة محكمة الاستئناف النهائية في النظام القانوني الإيراني، وتتمتع بسلطة مراجعة الاستئنافات المقدمة من المحاكم الابتدائية والبت فيها، بما في ذلك القضايا المدنية والجنائية، وتتمثل المهمة الرئيسية للمحكمة في ضمان التطبيق الصحيح للقانون ومراجعة الأخطاء القانونية التي ترتكبها المحاكم الأدنى درجة[٥٣].

وتتولى المحكمة العليا مسؤولية تفسير وتوضيح المبادئ والمواد القانونية ، والتي قدمت إرشادات بشأن التفسير والتطبيق المناسبين للقوانين، مما ساعد على إنشاء سوابق قانونية تتبعها المحاكم الأدنى. وقد ساهمت هذه الوظيفة في تطوير واتساق الفقه الإيراني.[٥٤]

وكذلك أجرت المحكمة مراجعة النقض والتي تضمنت فحص السجلات والأسباب القانونية لقرارات المحكمة الابتدائية وقامت بتقييم ما إذا كانت هناك أية أخطاء قانونية أو مخالفات إجرائية تبرر نقض حكم المحكمة الابتدائية أو تعديله بحيث تتمتع محكمة الاستئناف بالنقض بسلطة إلغاء أو تعديل قرارات المحاكم الأدنى درجة بناءً على الأخطاء المحددة[٥٥].

وقدمت المحكمة العليا التوجيه القضائي إلى المحاكم الأدنى درجة بشأن المسائل القانونية والمسائل الإجرائية وأصدرت تعليمات وتعاميم وإرشادات لضمان الاتساق والاتساق في تطبيق القوانين في جميع أنحاء البلاد ويهدف هذا التوجيه إلى تعزيز الإدارة السليمة للعدالة وتعزيز القدرة على التنبؤ القانوني[٥٦].

وقد وضعت المادتان ١٤٧ و١٤٨ مبادئ أساسية واجب تطبيقها لتعيين القضاة، واستوجب أن يكون القضاء إيرانيين الجنسية، ومسلمين الديانه، ويجب أن يجتازوا امتحانات نظرية وعلمية أمام لجنة فحص تابعه لوزارة العدل، ويتم تشكيلها حتى يتم إنشاء كلية الحقوق ومنح الشهادات الجامعية.[٥٧]

وتم ادراج المحاكم الشرعية في نظام الدولة إذ يقتضي القانون التكميلي من خلال تعريفها بأنها محاكم خاصة وتابعه لوزارة العدل، فقد تم منح المحاكم الدينية قدر كبير جدا من الاستقلاليه، ونص القانون على اعتراف وزارة العدل بكافة رؤساء المحاكم الشرعية الذين تم ترشيحهم كما يضمن تنفيذ أحكام هذه المحاكم[٥٨].

عمل احمد شاه على معالجة المسائل الادارية الخاصة بالقضاء واجراء إعادة تنظيم شاملة وركز على ضرورة تمرير القوانيين من خلال المجلس ، كما دعا رؤساء النحاكم ومكاتب العدلية لجلسة حوارية ليتم فيها مناقشة بعض القرارات اهمها خفض عدد الموظفين للنصف[٥٩] ، وظلت المحكمة المدنية والجنائية والتجارية مفتوحة للتعامل مع القضايا العاجلة، بحيث تم إغلاق بعض المكاتب العدلية في طهران لاسباب تتعلق بالنزاهة وتفسير القوانيين .[٦٠]

كما تمت الموافقه على قانون الفحص في عام ١٩١٨ والذي يعد احد فروع التسوية التي تم الوصول اليها عن طريق مشير الدولة، والذي نص على استبعاد المنحرفين عن العقيدة او المتورطين في اعمال غير اخلاقيه دينياً، وتتم تحديد الحد الادنى لسن الدرجات القضائية المختلفة، بدءاً من خمسه وعشرون عاماً للقضاة المبتدئين وأعضاء النيابة العامة، واربعون عاماً لرؤساء محكام الاستئناف والنائب العام ورئيس المحكمة العليا.[٦١]

حاول احمد شاه في الفترة ١٩١٩ – ١٩٢٠ في تصحيح مسار القضاء من خلال تخصيص ميزانية لتوسيع المقاطعات، بحجة أنه على الرغم من موارد الحكومة الشحيحة، فقد تم تبرير ذلك بالحاجة الماسة إلى محاكم قانونية، وبمجرد إنشاء مكاتب الدولة، تُدر محاكم العدلية إيرادات، وعلى الرغم من ان عمليات إعادة إنماء واسعة النطاق لمحاكم العدلية خارج طهران حتى عام ١٩٢١ ، الا أن هذا التطور تسبب في اقحام الدولة بالعديد من المشاكل أهمها عجز الحكومة عن دعم المؤسسة مالياً ونوعية الموظفين القضائيين، وتم تقليص المخصصات لوزارة العدل ومحاكمها بمقدار الربع تقريبًا، ووفقاً لتقارير إيرانية تم تصنيف ٥٢ محكمة ابتدائية ومحكمة صلح أُنشئت خارج طهران في هذه الفترة على أنها محكمة "غير مدفوعة الأجر" فقد كان عدد المحاكم التي لا تتقاضى رواتب قد تم بالفعل تخفيضها إلى ٢٩ محكمة في أغسطس ١٩٢١م[٦٢].

وعلى الرغم من القيود الدستورية والديون الخارجية والعناصر الدينية المحافظة التي كانت من التحديات المؤثرة في اداء القضاء في ايران فقد حاول احمد شاه قاجار من تحديث وتشريع القوانين القضائية وان كانت ظئيلة ، الا انها حفزت على تكريس سياسة التحديث للقضاة من خلال انشاء وزارة العدل واعطائها سلطة مركزية وميزانية خاصة بها .

الخاتمة :

إن تاريخ القضاء في إيران خلال عهد أحمد شاه قاجار (١٩٠٩-١٩٢١) كان مليئًا بالتحديات والتغييرات، حيث شهد تحولات كبيرة في النظام القضائي والتشريعات والإجراءات القضائية وغيرها من الجوانب المتعلقة بالنظام القضائي.

شهد القضاء جملة من الاصلاحات والاستحداثات التي عملت على جعل النظام القانوني مركزياً، كما عزت من الكفاء المهنية وارساء قواعد اكثر حداثه للتحقيق المتكامل لانظمة قضائية عادلة ومستقلة والعمل عليها بشكل مستمر، فضلاً عن هذا الاستحداث حدث في ظروف سياسية واجتماعية حرجه كالحرب العالمية الاولى، وغيرها من التدخلات الخارجية والاضطرابات الداخلية والتمردات العشائرية ، ويبدو ان تحديد الاصلاحات والتحولات التي شهدها النظام القضائي في عهد احمد شاه

ساهم الى حد كبير في فهم العلاقة بين النظام القضائي والسياسة ومدى تأثير القرارات السياسية على النظام القضائي الذي اصبح اكثر قوة وافضل تماسكاً من خلال اقرار الكثير من المواد الدستورية الخاصة بالمجتمع والفرد الايراني .

ومن خلال الدراسات والتحليلات المختلفة، يمكن تحقيق نتائج وتوصيات مفيدة لتحسين النظام القضائي في إيران وتحسين الأداء القضائي في المستقبل، وذلك من خلال تطوير التشريعات والإجراءات القضائية وتحسين قدرات المحامين والقضاة وتعزيز الشفافية والمساءلة في النظام القضائي وغيرها من الجوانب المتعلقة بالنظام القضائي.

الهوامش والمصادر

١وى فرزند محمد خان مجد الملک بود در زمان مظفرالدين شاه به نخست وزيرى رسيد و در روستايى نزديک گيلان درگذشت .ر.ک: سرهنگ محمدعلى کلرز، مينو در، جلد اول، بنياد جاودان، تهران، انجمن اوليا و مربيان، ص ٧۴۴.

٢باقر عاقلي ، زندكينامة وشرح حال وزراي امور خارجة ١١٩٨-١٣٥٧ ش ، جاب اول ، دفتر مطالعات سياسي وبين المللي ، مركز جاب وانتشارات ، تهران ، ١٣٧٦ ش ، ص١٤٢

٣محمد ابراهيم باستاني باريزي ، رجال ومشاهير آشتيان ، تحقيق ونكارش ، صادق حضرتي ، كتابخانة ملي ايران ، تهران ، بي تا ، ص١٣١.

٤باقر عاقلي ، زندكينامة وشرح حال وزراي امور خارجة ، ص١٤٣ .

٥ احمد شاه قاجار (١٨٩٨ – ١٩٣٠) : آخر ملوك الاسرة القاجارية ولد في تبريز توج بشكل رسمي ملكاً على ايران في ٢١ تموز ١٩١٤ أستمر في الحكم ما يقارب ١٦ عاما خلع بعدها من العرش عام ١٩٢٥، وسافر الى اوربا ثلاث مرات كان اولها عام ١٩١٩ وبعد خلعه أقام في باريس هو وشقيقه محمد حسن مرزا وظل يتداوى عن مرض الم به الى ان توفي بسبب ورم في كليته في مستشفى في باريس وهو في الرابعة و الثلاثين من عمرة ونقل جثمانه الى كربلاء حيث دفن هناك. للمزيد ينظر، عبد الحسين سعيديان، دائرة المعارف يا مجموعة اطلاعات عموم ، تهران ، بي تا ، ص٦٨ ؛ ياسين صلواتي . الموسوعة العربية الميسرة والموسعة ، ج١ ، بيروت ، ٢٠٠١، ص٢٤٣ .

٦محمد إبراهيم بستاني باريزي، رجال ومشاهير أشتيان، تحقيق وانكريش ، صادق حضرة ، كتابخانة ملي إيران ، طهران ، منطقة التجارة التفضيلية ، ص. ١٣١.

٧سعيد الصباغ ، تاريخ ايران السياسي ١٩٠٠-١٩٤١ ، ط١ ، الدار الثقافية للنشر ، ٢٠٠٠م.

٨حسن كريم الجاف ، موسوعة التاريخ السياسي الإيراني من بداية الدولة الصفوية إلى نهاية الدولة القاجارية ، المجلد الثالث ، الطبعة الأولى ، البيت العربي للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص. ٣٢٠.

٩محمد إبراهيم بستاني باريزي ، منبع قبلي ، ص١٣٢ .

١٠عبد السلام عبد العزيز فهمي ، تاريخ إيران في القرن العشرين ، الطبعة الأولى ، مطبعة مركز النموذج بالجيزة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٢٢-٢٥.

١١ لعبت الثورة الدستورية في الفترة ١٩٠٥-١٩١١ دورًا حاسمًا في تشكيل السلطة القضائية الإيرانية. وطالبت الثورة بإقامة ملكية دستورية ذات قضاء مستقل لضمان سيادة القانون. ونتيجة لذلك، تم اعتماد أول دستور إيراني عام ١٩٠٦، والذي ضمن فصل السلطات واستقلال القضاء. وكان يُنظر إلى السلطة القضائية على أنها حكم محايد ومسؤول عن دعم العدالة وحماية حقوق المواطنين . عبد السلام عبد العزيز فهمي ، تاريخ إيران في القرن العشرين ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٦١ .

١٢سعيد الصباغ ، تاريخ ايران السياسي ١٩٠٠-١٩٤١ ، ط١ ، الدار الثقافية للنشر ، ٢٠٠٠م ، ص٧٢ .

١٣كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة: نبيه أمين فارس منير البعلبكي، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت، ١٩٦٥ ، ص. ٦٨٠.

١٤ Jones ،Milo L. and Silberzahn؛ Philippe (2013). Constructing Cassandra, Reframing Intelligence Failure at the CIA, 1947–2001. Stanford University.

١٥سعيد الصباغ، المصدر السابق، ث١٠١

١٦مركز بررسي اسناد وزارات اطلاعات ، مجلد جهارم سروا الترتكي به سرادورد كراي نمرة ٦٦ تهران ، ٩ اديبشت ١٣٧٦ ش .

١٧كمال مظهر احمد ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص١١٢ .

١٨احمد كاظم البياتي، وداد جابر غازي، محاضرات تاريخ ايران الحديث، المرحلة الثالثة، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١، ص٣٤

١٩آبراهاميان، يرواند. (١٣٨٩).تاريخ ايران مدرن، ، ترجمه محمدابراهيم فتاحى وليانى، چاپ، دوم، تهران: نشر نى .

٢٠امال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩ ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٩٩ ، ص٤٢ .

٢١احمد شار عبد العلاق، ايران في عهد أحمد شاه ١٩٠٩-١٩٢٥م دراسة تاريخية في التطورات السياسية الداخلية، الطبعه الاولى، ٢٠١٧

٢٢ Hadi Enayat, Law, State, and Society in Modern Iran Constitutionalism, Autocracy, and Legal Reform, 1906– 1941, First published in 2013, p93

٢٣مركز اسناد توسة مطالعات تاريخ معاصر ايران ، ارشيو رياست وزرا ، صورت استفتاء از علماي تهران در خصوص قرار داد ١٩١٩ مؤرخ صفر ١٣٤٨ ش .

٢٤حسن كريم الجاف ، موسوعة التاريخ السياسي الإيراني من بداية الدولة الصفوية إلى نهاية الدولة القاجارية ، المجلد الثالث ، الطبعة الأولى ، البيت العربي للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص١٠١

٢٥مركز اسناد مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر ايران ، ارشيور ياست وزرا نامه تعدادي از شخصية هاي سياسي بي سفارت ترانسه تشيرع روابط قرار ١٩١٩ نمرخ سوم ، مؤرخه ١٤ ذي الحجة ١٣٥٩ ش .

٢٦ابراهيم صفائي ، رهبران مشروطة ، جاب دوم ، انتشارات جاويدان ، تهران ، ١٣٦٢ ش ، ص ص٤١٦-٤١٨ .

٢٧ Sahar Maranlou , The System of Justice in Iran , from Part I, cambridge university, 2014 ,p50

٢٨سعيد الصباغ ، تاريخ ايران السياسي ١٩٠٠-١٩٤١ ، ط١ ، الدار الثقافية للنشر ، ٢٠٠٠م.

٢٩سازمان اسناد عي ايران ، وزرات معارف واركان مستظرتة ، ادارة معارف انطباعات نمره ، ١١٨٧٤ تاريخ ١١ / ١٢ / ١٣٦١ هـ .

٣٠ابراهيم صفايى، رهبران مدال، منبع پيشين، ص ٤١٦-٤١٨.

٣١ Ronda Cress, Catherine Kent and Mohammad Nayyeri, Rule of Law in Iran: Independence of the Judiciary, Bar Association, Lawyers and Iran's Compliance with International Human Rights Obligations, human rights inran of essex, 2014m p10

٣٢الميرزا علاء الدولة :- علاء الدولة (١٨٦٦ – ١٩١٢) : ميرزا احمد خان بن محمد رحيم خان قاجار، تولى حكم شيراز وكرمنشاه واسترباد منذ عهد ناصر الدين شاه، تميز بخلافه الشديدة مع البعثات الاميركية التي ارسلت فيما بعد الى ايران ومنها بعثة موركان شوستر (Morgan Shostar) المالية عام ١٩١١م، قتل على يد مجهولين في ١٠ اب ١٩١٢ . للمزيد ينظر : عباس قدياني، فرهنك توصيف تاريخ ايران، جاب جهارم، جلد جهارم ، انتشارات فرهنك مكتوب ، تهران ، ١٣٨٦ش، ص١٨٤ .

٣٣ ادارة اسناد وزارة ، مور خارجية ، شمارة سنده ، تلكران سفارة فرنسا در تهران به وزارات امر خارجة ١٩ اوت ١٨٤٧ ش .

٣٤للمزيد عن احداث حل المجلس ينظر :- احمد شاكر العلاق ، ايران في عهد احمد شاه ، المصدر السابق ، ص ص ٣٤ – ٣٦ ؛ خضير مظلوم فرحان البديري ، تاريخ الوزارات الايرانية في العهد القاجاري ١٧٩٦ – ١٩٢٥ ، ج٧ ، بيروت ، ٢٠١٩ ، ص ٢٨٣ .

٣٥احمد بشيري ، تاريخ معاصر ايران ، مؤسسة بزرهش ومطلعات فرهنك جاب أرمان ، تهران ، ١٣٦٩ ش ، ص ١٣ .

٣٦كاتوزيان، محمدعلى (همايون). (١٣٨٤ الف)اقتصاد سياسى ايران: از مشروطيت تا پايان سلسله پهلوى، ترجمه محمدرضا نفيسى و كامبيز عزيزى، چاپ يازدهم، تهران:تا پايان سلسله پهلوى مركز، ص٣٦

٣٧جلال الدين مدني ، تحولالت سياسي معاصر ايران ، جلد اول ، انتشارات دفتر اسلامي وقم ١٣٨٠ ش ، ص ٧٧ .

٣٨تاريخ روابط سياسي ايران و انگليس در دوره رضاشاه زرگر، علياصغر. (١٣٧٢). ترجمه كاوه بيات، چاپ اول، تهران: معين، ص٢١٥

٣٩خان علك ساساني ، سياستكران دوره قاجار ، انتشارات مؤسسة هدايت ، جلد اول تهران ، ١٣٨٢ ، ص ٤١ .

٤٠كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة: نبيه أمين فارس منير البعلبكي، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت، ١٩٦٥، ص١٢١

٤١انتخابي، نادر. (١٣٩٠)، ناسيوناليسم و تجدد در ايران و تركيه، ، چاپ اول، تهران: نگاره آفتاب، ص١٣٠

٤٢كمال مظهر احمد ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص١١٢

٤٣احمد يونس زويد الجشعمي، حسن وثوق الدولة ودوره السياسي في ايران ١٩٠٥- ١٩٣٠م، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد ٢٤، العدد٣، ٢٠١٦،ص١٦٣٤

٤٤آبراهاميان، يرواند. (١٣٨٩).تاريخ ايران مدرن، ، ترجمه محمدابراهيم فتاحى وليانى، چاپ، دوم، تهران: نشر نى، ص٢١٩

٤٥ رضايى زاده محمدجواد، اكبرى احسان، روزى طلب محمدمحسن، مطالعه تطبيقى معيارهاى اعمال نظارت قضايى در حقوق ادارى ايران و انگلستان، حقوق ادارى، دوره:٥،شماره:١٣، ص٨٥

٤٦مشير الدولة (١٨٧٤ – ١٩٢٥) : حسن بيرنا مشير الدولة هو الابن الاكبر لميرزا نصر الله خان مشير الدولة النائيني ولد في تبريز واكمل دراسته العسكرية والقانونية في موسكو ، ثم عاد الى ايران، وبعد وفاة والده عام ١٨٨١ ورث لقب مشير الدولة عنه يعد من مشاهير رجال ايران قام بتأسيس مدارس العلوم السياسية عام ١٨٩٩، لعب دورا كبيرا خلال الاحداث السياسية في ايران ابتداءا من عهد مظفر الدين شاه ومرورا بالسنوات التي تلت خلع محمد علي شاه تسلم عدة وزارات مثل وزارة العدل و وزارة الخارجية حتى كلف بتشكيل اربعة وزارات. للمزيد ينظر : خضير مظلوم البديري ،المصدر السابق ، ج٧ ، ص ١٢٤ – ١٣٠ ؛ احمد شاكر عبد العلاق، المصدر السابق ، ص ١٧.

٤٧حسن كريم الجاف ، موسوعة تاريخ ايران السياسي من سقوط الدولة القاجارية وظهور رضا شاه الى سقوط النظام البهلوي في عهد محمد رضا شاه وقيام الجمهورية الاسلامية الايرانية ، المجلد الرابع ، الدار العربية للموسوعات ، د. ت.

٤٨رضايى زاده، محمدجواد، اكبرى، احسان، و روزى طلب، محمدمحسن. (١٣٩٦). مطالعه تطبيقى معيارهاى اعمال نظارت قضايى در حقوق ادارى ايران و انگلستان. حقوق ادارى، ٥(١٣)،ص٩٠

٤٩سعيد الصباغ ، تاريخ ايران السياسي ١٩٠٠-١٩٤١ ، ط١ ، الدار الثقافية للنشر ، ٢٠٠٠م ، ٥٨ .

50 Jones ،Milo L. and؛ Silberzahn ،Philippe. Constructing Cassandra, Reframing Intelligence Failure at the CIA, 1947–2001. Stanford University.2013

٥١عبدالحسين حائري ، اسناد روحانيت ومجلس ، جلد اول ، جانمانه سبهر ، تهران ، ١٣٧٤ ، ص ١٠٣.

٥٢آبراهاميان، يرواند. (١٣٨٩).المصدر السابق، ص١١٥

٥٣بشيريه، حسين. (١٣٨٧).موانع توسعه سياسى در ايران، چاپ ششم، تهران: گام نو، ص١٢١

٥٤بهار، محمدتقی (ملک الشعراء بهار). (١٣٥٧).تاريخ مختصر احزاب سياسي ايران،، چاپ سوم، تهران: شرکت سهامي کتابهای جيبي با همکاريجلد اول: انقراض قاجاريه انتشارات اميرکبير، ص٣٧

٥٥رضایی زاده، محمدجواد، اکبری، احسان، و روزی طلب، محمدمحسن. (١٣٩٦). مطالعه تطبیقی معیارهای اعمال نظارت قضایی در حقوق اداری ایران و انگلستان. حقوق اداری، ٥(١٣)

٥٦علي اکبر بينا ، مختصر از تاريخ مفصل ايران ، دانشکاه تهران ، ١٣٣٧ ش ، ص ٦٥ .

٥٧جواد محمودی، تأملی بر نظریه تفسیری شورای نگهبان درباره صلاحیت های دیوان عدالت اداری، فصلنامه حقوق اساسی ١٣٨۴ شماره

58 Sahar Maranlou , The System of Justice in Iran , from Part I, cambridge university, 2014

٥٩ابراهيم صفائي ، رهبران مشروطة ، جاب دوم ، انتشارات جاويدان ، تهران ، ١٣٦٢م.

٦٠زرگر، علياصغر. (١٣٧٢).تاريخ روابط سياسي ايران و انگليس در دوره رضاشاه ترجمه کاوه بيات، چاپ اول، تهران: معين، ص٨٩

٦١زرگر، علی اصغر. (١٣٧٢).منبع قبلی ص ٨٩

٦٢ابراهيم صفائي ، رهبران مشروطة ، جاب دوم ، انتشارات جاويدان ، تهران ، ١٣٦٢م.

المصادر العربية المترجمة :-

1- Abdel Salam Abdel Aziz Fahmy, A History of Iran in the Twentieth Century, first edition, Model Center Press in Giza, Cairo, 1973 .

2- Ahmed Kazem Al-Bayati, Widad Jaber Ghazi, Lectures on the Modern History of Iran, third stage, Al-Mustansiriya University, 2021 .

3- Amal Al-Sabki, The Political History of Iran between Two Revolutions 1906-1979, World of Knowledge Series, National Council for Culture, Arts and Literature, Kuwait, 1999 .

4- Saeed Al-Sabbagh, The Political History of Iran 1900-1941, 1st edition, Al-Dar Al-Thaqafiyyah Publishing House, 2000.

5- Kamal Mazhar Ahmad, Studies in the Modern and Contemporary History of Iran, Baghdad, 1985 .

6- Ahmad Shar Abd al-Alaq, Iran during the reign of Ahmad Shah 1909-1925 AD, a historical study in internal political developments, first edition, 2017.

7- Saeed Al-Sabbagh, The Political History of Iran 1900-1941, 1st edition, Al-Dar Al-Thaqafiyyah Publishing House, 2000 .

8- Karl Brockelmann, The History of Islamic Peoples, translated by: Nabih Amin Fares Munir Al-Baalbaki, fourth edition, Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut, 1965 .